

إطلاق خدمة "استورد من السعودية"

29 أكتوبر، 2024



أطلقت هيئة تنمية الصادرات السعودية "المصدرات السعودية" خدمة "استورد من السعودية" التي تهدف إلى ربط المستوردين الدوليين بالمصدرين السعوديين لتسهيل عملية الاستيراد وإيصال المنتجات الوطنية إلى أسواق عالمية جديدة.

وتأتي هذه الخدمة ضمن جهود الهيئة الرامية لفتح آفاق جديدة للمنتجات السعودية وتعزيز وجودها في الأسواق العالمية، تحقيقاً لرؤيتها الهادفة إلى تحقيق النمو المستدام في صادرات المملكة غير النفطية.

وأكد المتحدث الرسمي لـ "المصدرات السعودية" ثامر المشرافي حرص الهيئة على توسيع الآفاق التجارية للمنتجات الوطنية، وتطوير حلول مبتكرة وخدمات داعمة لضمان تحقيق الأهداف الطموحة برفع نسبة الصادرات غير النفطية، وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وتأتي خدمة "استورد من السعودية" لتجسد هذا الالتزام بفتح أسواق جديدة وتعزيز الوجود العالمي للصادرات السعودية فمن خلالها تتوفر

للمستوردين الدوليين الأدوات والدعم اللازم للتواصل مع المصدرين السعوديين بيسر وسهولة، مما يسهم في تعزيز العلاقات التجارية الدولية وزيادة الصادرات غير النفطية.

يشار إلى أن خدمة "استورد من السعودية" تتيح الفرصة للمستوردين من مختلف أنحاء العالم الوصول بسهولة إلى المصدرين السعوديين، وإلى أي معلومات حول المنتجات السعودية، إلى جانب الحصول على الدعم والتوجيه في البحث عن المنتجات والشركات السعودية بعد تسجيل المستورد في الخدمة عبر الموقع الإلكتروني للصادرات السعودية، ويتم إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات الاتصال الخاصة به، بما في ذلك تفاصيل حول احتياجاته الاستيرادية، يتم استخدام هذه المعلومات لربطه مع الشركات السعودية المناسبة، الأمر الذي يسهم في تعزيز العلاقات التجارية الدولية وتوسيع قاعدة العملاء الدوليين وتنمية الصادرات غير النفطية.

وإلى جانب خدمة "استورد من السعودية"، تقدم "الصادرات السعودية" مجموعة من الخدمات الإلكترونية الداعمة للمصدرين، مثل خدمة "تحديات التصدير" التي تهدف إلى مساعدة المصدرين في حل التحديات التي يواجهونها سواء كانت محلية أو دولية، كما تتيح "الصادرات السعودية" للمصدرين التسجيل في الفعاليات القادمة مثل المعارض الدولية، البعثات التجارية، والبرامج التدريبية وورش العمل. إلى جانب عدد من الخدمات الإلكترونية الأخرى المتوفرة على موقعها الرسمي حيث تؤكد "الصادرات السعودية" من خلال هذه الخدمات حرصها على تفعيل كافة جهودها وإمكاناتها لبحث سبل الدعم المتاحة لتعزيز نفاذ المنتجات والخدمات الوطنية إلى أسواق العالم، بشكل يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، ويرفع نسبة الصادرات السعودية غير النفطية إلى ما لا يقل عن 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام 2030م.